بسم الله الرحمن الرحيم

الحال الموطِّئة في النحو العربي: المفهوم والمعالجة

الدكتور عبدالله محمد زين بن شهاب

أستاذ النحو والصرف المشارك ـ قسم اللغة العربية ـ كلية التربية ـ سيئون ـ جامعة حضرموت

توطئة:

يُعدُّ الحالُ في النحو العربي من الأساليب التركيبية التي تكشف عن طبيعة الهيئات المُبهَمة لصاحب الحال،فوظيفته التركيبية داخل النص وظيفة مهمة لا يمكن للنص اللغوي أن يتخلى عنها،وإنْ شَرَطَ النحويون فيه بأنه يأتي في أغلب أحواله فضلةً في السياق التركيبي،لكنه "إذا ما أخذ موقعَه في تركيب جملة ما فإنه سيكشف للمقابل صورة تكاملية عن المُخبَرعنه،فيُشكِّل بذلك ركنا أساسيا في الدلالة،يُعْرب عن المراد ويحقق المطلوب"[1].

من هذا المنطلق غاص النحويون في السياقات التركيبية،متتبعين هيئات الذوات المبهمة،فأظهروا لنا أنواعا متعددة من الحال النحوي،اصطلحوا عليها بمصطلحات نحوية تتوافق مع طبيعة السياق التركيبي الذي ترد فيه هذه الأحوال المتعددة، فكانت:الحال المؤسِّسة(المبيِّنة)،والحال المؤكِّدة، والحال المحكية،والحال المتداخلة،والحال المترادفة،والحال المركبة،والحال السببية،والحال المتعددة،والحال غير الدائمة،والحال غير المنتقلة،والحال المقدَّرة،والحال المقارِنة،والحال المنتقلة،والحال الموطِّئة[2].

وفي ظل هذا التنوع المصطلحي يتحتم على الناقد النحوي الوقوف أمام هذه المصطلحات النحوية بعين التأمل والتبصر،وبخاصة مصطلح (الحال الموطِّئة)،الذي اختلف النحويون في توجيهاته،ونظروا إليه نظرات متعددة في مفهومه وحدِّه،واتجهوا في تسمياته اتجاهات مختلفة،في حين أنهم لم يختلفوا في الأنواع الأخرى للحال كاختلافهم في الحال الموطئة.

فأيقن الباحث حينئذٍ ضرورة إعادة النظر في هذا النوع من الحال تحديدا،مع الدراسة المعمَّقة لجملة من التركيبات النحوية والسياقات التركيبية التي ذُكِر فيها هذا النوع من الحال،وصفاً وتحليلاً.

---

[1] دلالة الحال في التعبير القرآني بين التأسيس والتأكيد:٥.

[2] لمزيد من المعلومات عن هذه الأنواع،ينظر:كتاب سيبويه:١٨٦/١،والأصول لابن السراج:١٦٣/١ ـ١٦٤،والنكت في تفسير كتاب سيبويه:٣٩٨/١،ومعاني النحو:٧١٠/٢ ـ ٧١٥.

وبالتقصي والمتابعة والاستقراء ألفى الباحثُ أن هذا النوعَ من الحال لم يُفرَدْ بدراسة مستقلة،وإنما يُذكر ضمناً في دراسة الحال في صورته العامة،أو يُذكر بصورة عابرة في أثناء الحديث عن ظاهرة التوطئة في النحو العربي[٣]،لأجل ذلك رأى الباحث ضرورة إفراد هذا النوع من الحال بدراسة مستقلة دفعاً للإشكال، وإيضاحاً للمستُغلق.

من هنا تشكلت مجموعةٌ من محاور الدراسة تجسدت في النقاط الآتية:

١ ـ مفهوم التوطئة في النحو العربي.

٢ ـ مسميات النحويين للحال الموطِّئة.

٣ ـ اختلاف النحويين في توجيهات الحال الموطِّئة.

٤ ـ بين الحال الموطِّئة والخبر الموطِّئ.

٥ ـ الحال الموطِّئة وظاهرة النيابة.

أولا:مفهوم التوطئة في النحو العربي:

قال أحمد بن فارس في مقاييس اللغة:" الواو والطاء والهمزة كلمةٌ تدلُّ على تمهيد شيء وتسهيله.و وطَّأتُ له المكان،والوِطاء:ما توطَّأْتَ به من فراش... والمواطأة:الموافقة على أمر يوطِّئه كلُّ واحدٍ لصاحبه."[٤]ويظهر من هذه الدلالة أن التوطئة تقتضي وجود عنصرين مهمين هما:موطِّئٌ به ،وموطَّأٌ له،ومن هذين العنصرين نستطيع أن نؤسس لظاهرة التوطئة في السياقات التركيبية التي تنتمي لهذه الظاهرة.

وإذا ما استقرينا نصوص النحويين نلفي أن دلالة التوطئة اللغوية تُلقي بظلالها على الدلالة الاصطلاحية،ويبدو ذلك واضحا في نصوص النحويين المبثوثة في كتبهم،وخيرُ شاهدٍ على ذلك نصٌّ لشيخ النحويين سيبويه(ت١٨٠ هـ) يذكر فيه لفظة (التهيئة) التي تؤدي إلى معنى التوطئة،في أثناء حديثه عن الحروف التي لا يليها إلا الفعل،قائلا: "ومن تلك الحروف:رُبَّما،وقلَّما،وأشباههما،جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحد،و**هيؤوها** ليذكر بعدها الفعل؛لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى(رُبَّ يقول)،ولا إلى (قَلَّ يقول)،فألحقوهما(ما)،وأخلصوها للفعل."[٥]،وفي السياق ذاته يصادفنا نصٌّ

---

[٣] ينظر:ظاهرة التوطئة في النحو العربي، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها،المجلد(٣)،العدد(١)،ذوالحجة ١٤٢٧هـ/كانون الثاني٢٠٠٧م،والحال المنفية في القرآن الكريم:١ ـ ٥.

[٤] مقاييس اللغة:١٠٥٧.

[٥] كتاب سيبويه:١١٥/٣.

للمبـرِّد(ت٢٨٥هـ) يتجـه فيـه إلـى مـا اتجـه فيـه شـيخُه سـيبويه،قائلا:" وكـذلك(رُبَّ)،تقول:رُبَّ رجـل،ولا تقـول: رُبَّ يقـوم زيـد،فإذا ألحقـت (مـا) **هيأتهـا** للأفعال،فقلت:رُبَّما يقوم زيد.."[٦].

وهناك نحويون آخرون استخدموا مصطلح(التوطئة) صراحة في نصوصهم،ومنهم ابن جني(ت٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص الذي نَقلَ مذهبَ ابنِ السراج(ت٣١٦هـ) في إعراب الأسماء الستة،قائلا:" من ذلك،نحو:أخوك،وأباك،وهنيك،فإن أبابكر ذهب إلى أن العربَ قدمت منه هذا القدر **توطئةً** لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف."[٧]

ومن هؤلاء رضي الدين الإستراباذي(ت٦٨٦هـ) في تعريفه الحالَ الموطئة،إذ يقول:" الحال الموطئة،وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة."[٨].

واستخدم خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ) مصطلح التوطئة في أثناء حديثه عن المُبدَل منه الذي يأتي توطئةً للبدل،قائلا:"والغرض منه أن يُذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله؛لإفادة توكيد الحكم وتقريره،ولذلك يقولون:البدل في حكم تكرير العامل."[٩]

وتأسيسا على ماتقدم في هذه النصوص،نستطيع أن نتبين الملامح الرئيسة لظاهرة التوطئة،التي يمكن أن تتجلى في الآتي:

أ ـ تقوم هذه الظاهرة على عنصرين أساسيين هما: موطِّئٌ به ،وموطَّأٌ له،إذ لا يمكن أن يتشكل العنصر الثاني إلا بتشكل الأول في سياق التركيب.

ب ـ يظهر من النصوص السابقة أن العنصر الثاني(الموطَّأ له)هو المقصود بالذكر في سياق التركيب،وهو المُبتغى الذي يبتغيه المتكلم في إيصال ما يريده للمتلقي .

ج ـ إذا ما دققنا النظر في النصوص المذكورة آنفا يتبين أن هناك (عنصرا ثابتا) و(عنصرا متغيّرا)،فالعنصر الثابت يتجسد في الموطَّأ له بوصفه العنصر الذي يرمي المتكلم الوصول إليه،والعنصر المتغيّر يتجسد في (الموطِّئ به)،إذ إنه لا يقبل الدخول على (الموطَّأ له) إلا بعد أن يطرأ عليه تغيير، يهيئُه للدخول على الموطَّأ له،فلا يستطيع الوصول للموطأ له إلا بإجراء هذا التغيير التركيبي،ويظهر ذلك واضحا في (رُبَّ) و(قَدْ) اللذين يتهيئان للدخول على الفعل بإلحاق (ما)

---

[٦] المقتضب:٥٤/٢.
[٧] الخصائص:٣١٠/١،وينظر:ظاهرة التوطئة في النحو العربي:٩٧ ـ ٩٨.
[٨] شرح كافية ابن الحاجب:٧٠/٢،وينظر:الجنى الداني في حروف المعاني:٣٣٥،ومغني اللبيب:١٨٢.
[٩] شرح التصريح والتوضيح:١٩٠/٢.

إليهما،فلولاها لما استطاعا الدخول على الفعل،والشيء نفسه في الحال الموطئة التي تـأتي متلازمـة مـع مابعـدها فـي سـياق التركيب،ويُشـترطُ فيهـا أن تكـون جامـدة موصوفة،مؤولة بالمشتق أو ما يشبه المشتق،وهذا يتطلب إحداث تغيير في سياق التركيب للوصول إلى الحال الحقيقية التي يقصدها المتكلم،وهذا ما سنتحدث عنه بالتفصيل في صفحات البحث القادمة[١٠].

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نضع مفهوما محددا لظاهرة التوطئة في النحو العربي[١١] على أنها:ظاهرة نحوية تركيبية،تتشكل استنادا لعنصرين أساسيين هما:الموطِّئ به والموطَّأ له،من خلال إجراء بعض التغييرات التركيبية إما على الموطِّئ به وإما على السياق التركيبي الذي يوجد فيه الموطِّئ به؛لكي يتهيأَ للدخول على الموطَّأ له.

وقد عرَّف بعضُ الباحثين ظاهرةَ التوطئة في النحو العربي على أنها " مسألة تكييفية تقع بين شيئين؛لتحقيق إرادة متقدمة لأمر ما،تكون معقودة في نية المتكلم."[١٢]

وللباحث ملحوظات مهمة على هذا التعريف،تتلخص في الآتي:

أ ـ يَقرُبُ هذا التعريفُ من مفهوم التوطئة اللغوية،ويبتعدُ عن مفهوم التوطئة النحوية(التركيبية)،مع أن القائل بهذا التعريف يعالج التوطئة في إطارها النحوي(التركيبي)،ولا يعالجها في إطارها اللغوي،بدليل قوله: " ومهما يكن الأمر،فإن النحويين القدامى والمحدثين لم يضعوا حداً اصطلاحيا للتوطئة،ولكن يمكن أن نضع لها حداً اصطلاحيا ـ مستعينين بفهم مثالهم المصنوع ـ "[١٣] ثم ذكر بعد ذلك التعريف الذي أوردناه آنفا.

ب ـ جَعَلَ التوطئةَ (مسألةً تكييفيةً)،ولكنها في حقيقة أمرها ليست تكييفية،بل تجري في السياق التركيبي على وفق ضوابط محددة[١٤]،وفي مواضع تركيبية محددة[١٥]،فهي ليست على إطلاقها يكيفيها المتكلم على ما أراد ،وكيفما أراد.

---

[١٠] هناك تسميات أخرى تؤدي معنى التوطئة استخدمها غير واحد من النحويين،من هذه التسميات:الإنذار والتسلط والإيذان والإنذار.ينظر:كتاب معاني الحروف للرماني: ٥٤،وثمار الصناعة:٥٦،وظاهرة التوطئة في النحو العربي:٩٧ ـ ٩٨.

[١١] حصر بعض الباحثين مواضع التوطئة في النحو العربي في:الأسماء الستة،والحال الموطئة،والبدل بوصفه إيضاحا وبيانا بعد إجمال،وان المبدل منه كلمة تسبق البدل لتمهد الذهن وتهيئه للبدل.وتظهر التوطئة أيضا في التوكيد وبخاصة في توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا معنويا،فهذا الضمير يهيئ لتوكيد الضمير المتصل بالنفس والعين.ومن مواضع التوطئة في النحو العربي أيضا ضمير الفصل الذي يفصل بين المبتدأ والخبر لإفادة التوطئة .وهناك مواضع أخرى للتوطئة النحوية كفانا الدكتور حسين عباس الرفايعة مؤونة تقصيها ومتابعتها،فلينظر إلى هذا البحث لمعرفة المزيد عن هذه المواضع.

[١٢] ظاهرة التوطئة في النحو العربي:٩٩.

[١٣] المصدر السابق:٩٨ ـ ٩٩.

[١٤] ينظر:الفوائد والقواعد:٣٦٩،وشرح كافية ابن الحاجب:٧٣/١.

[١٥] ينظر:ثمار الصناعة:٥٦.

ج ـ لم يذكرِ التعريفُ الأسسَ التركيبيةَ الأوليةَ التي تُبْنى عليها ظاهرةُ التوطئة في النحو العربي،مِن مِثْل:الموطِّئ به، والموطَّأ له،ولم يذكر شرطَ التوطئة الرئيس الذي يتجسد في ضرورة إجراء تغيير تركيبي إما على الموطئ به أو على السياق التركيبي؛تهيئة واستعدادا للدخول على الموطأ له.

د ـ ذكر الباحث في تعريفه أن التوطئة تقع بين شيئين،لكنها في واقع الأمر لا تقع بين شيئين بل إنها تقوم وتتأسَّس على شيئين هما : الموطِّئُ به ، والموطَّأُ له .

ثانيا:مسميات النحويين للحال الموطئة:

عندما نتتبع نصوص النحويين نلفي أنهم استخدموا مسمياتٍ متعددةً لهذا النوع من الحال،وهي:

أ ـ **الحال الموطِّئة**:

وهو الاسم الغالب الذي استخدمه جمهور النحويين في غير واحد من كتبهم[١٦]،قال الرضي في شرح الكافية:"فمن الأحوال التي جاءت غيرَ مشتقة قياساً الحال الموطئة،وهي:اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة،فكأن الاسمَ الجامدَ وطَّأ الطريقَ لما هو حال في الحقيقة،لمجيئهِ قبلها موصوفاً بها،وذلك نحو قولِه تعالى:{إنَّا أنزلناهُ قرآناً عربياً}[١٧]"[١٨]،فـ(قرآناً):حال موطِّئة،وعربياً:الحال الحقيقية المقصودة المُوطَّأ لها[١٩].

ب ـ **الحال غير المقصودة:**

لما كان هذا النوع من الحال مُمهِّدا لغيره،ووسيلةً للوصول إلى الحال الحقيقية(المقصودة) سمَّى بعضُ النحويين هذا النوعَ من الحال بـ(غير المقصودة)،ومن هؤلاء النحويين الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي،إذ يقول: "ولهذا يقسِّمُ النحاةُ الحالَ قسمين:أحدهما:الموطئة،وتسمى أيضا:غير المقصودة...،وثانيها:المقصودة مباشرة،وهي المخالفة للسالفة."[٢٠]

ج ـ **الحال الموصوفة:**

يقول الدكتور عبدالله بابعير في سياق حديثه عن تأويل الجامد بالمشتق في هذا النوع من الحال:"وفي تقديري أن الراجحَ هو جَعْلُ عنوان هذا الموضع(الحال

---

[١٦] ينظر:الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:٨٣/١.
[١٧] من سورة يوسف:٢.
[١٨] شرح كافية ابن الحاجب:٢٠٧/١ ـ٢٠٨،وينظر: شرح اللمع:١٣٢/١ ـ١٣٣،والفوائد الضيائية:٣٨٩/١ ـ ٣٩٠.
[١٩] ينظر:البيان في غريب إعراب القرآن:٣٢/٢.
[٢٠] النحو الوافي:٢٩٤/٢.

الموصوفة)لا الموطِّئة،وقد سوَّغ وصفُها بالمشتق مجيئَها جامدةً،فكأنها مشتقةٌ حكماً واعتباراً؛لأن الصفةَ والموصوفَ متلازمان،فهما كالشيء الواحد."[٢١]

وسيحدد الباحثُ في نهاية المطاف المُسمَّى الذي يرتضيه على وفق ما سيأتي من نقاط لاحقة في هذا البحث.

ثالثا:اختلاف النحويين في توجيهات الحال الموطِّئة:

سنتناول هذه التوجيهات من خلال الحديث في أمرين مهمين هما:

الأمر الأول: نصوص النحويين(التحليلية) التي تناولت هذا النوع من الحال.

الأمر الثاني: التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية التي ذُكِر فيها هذا النوعُ من الحال.

أولا:تحليلات النحويين:

نُقِلَ عن ابن بابشاذ(ت ٤٦٩هـ) قولُه وهو يتحدث عن قوله تعالى:{وهذا كتابٌ مُصَدِّقٌ لساناً عربيّاً}[٢٢] أن: " (لساناً):حال؛لأنه لمَّا نُعت (اللسان) بـ(عربي)[٢٣] والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحالُ شبيهةً بالمشتق،وصار(عربيا) هو الموطئة؛لكون (اللسان) حالا،وليس حقيقة(اللسان)أن يكون حالا لكونه جامدا،لولا ما ذكر من الصفة،فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة،والموطئة لغة:المهيِّئة. "[٢٤]

ويقول ابنُ السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)،ناقلاً فكرةَ ابنِ بابشاذ المذكورةَ آنفا،ومتحدثاً عن مفاهيمَ أخرى للتوطئة مستنداً لتوجيهات النحويين: " فمن النحويين من يرى أن (لسانا)هو الحال،و(عربيا) هو التوطئة،ومعنى التوطئة،أن الاسم الجامد لمَّا وُصف بما يجوز أن يكون حالا،صَلُح أن يقع حالا.ومن النحويين من يرى أن(عربياً) هو الحال،و(لسانا)هو التوطئة. ومعنى التوطئة عندهم: أن الحال لما كانت صفة معنوية،شبيهة بالصفة اللفظية،وكان حكم الصفة اللفظية،أن يكون لها موصوف تجري عليه فعل،مثَّل ذلك بالصفة المعنوية في بعض المواضع،فقام لها موصوف أيضا تجري عليه.وقد يكون معنى التوطئة في الحال: أن يُتأولَ في الاسم الجامد تأويلٌ يُخرجُه إلى حكم الاسم المشتق،كقوله صلى الله عليه وسلم وقد

---

[٢١] ظاهرة النيابة في العربية:٢٢٩.

[٢٢] من سورة الأحقاف:١٢.

[٢٣] **تأتي الحال الموطئة موصوفة بالمشتق وقد تأتي موصوفة بما يشبه المشتق،وهما:الجار والمجرور والظرف،كقولنا:تخيل العدو القلعة جبلا في طريقه،وعرفت المقطم حصنا حول القاهرة.ينظر:النحو الوافي:٢/٢٩٤.**

[٢٤] شرح التصريح على التوضيح:١/٣٧١،وينظر:شرح المقدمة المحسبة:٢/٣١١.

سئل:كيف يأتيك الوحي؟،فقال:أحيانا يتمثل لي الملَكُ رجلاً[٢٥].فالتوطئة هنا على وجهين:

أحدهما :أن تجعل(رجلا)في تأويل قوله:قريبا،أو محسوسا،وهما اسمان جاريان على الفعل.

والثاني:أن تريد: (مثل رجل)،فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه،وهذا معنى قولنا:إن سبيلها أن تكون مشتقة أو في حكم المشتق."[٢٦]

أما السهيلي(ت ٥٨١هـ) في كتابه(نتائج الفكر)فله حديث مميَّز في هذا الاتجاه،أفاد ممن سبقه وأضاف عليه،بقوله: " وأما قولهم:((جاء زيد (رجلا) صالحا))،فالصلة وطَّأتِ الاسمَ للحال،ولولا(صالحا)ما كان (رجلا)حالا.وكذلك قوله تعالى:{ لساناً عربيّاً}.

فإن قيل:وما فائدة ذكر الاسم الجامد؟وهلا أُكتُفي بـ(صالح) و(عربي)؟

قلنا:في ذكر الاسم موصوفا بالصفة،في هذا الموطن،دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها،وأنها مستمرة له،وليس كقولك: (جاء زيد صالحا)؛لأن(صالحا)ليس فيه غير لفظ الفعل،والفعل غير دائم.وفي قولك: (رجلا صالحا)لفظ (رجل)وهو دائم فلذلك ذُكر.

فإن قيل:فكيف يصحُّ في قوله عزوجل:{لساناً عربيًّا}أن يكون حالا،والحال تعطي التحول والانتقال إليها عن حالة أخرى،وأنت لوقلت:جاء زيد قرشياً،أو حبشيًّا،لم يجُز؛لأنه لم يزل كذلك.

فالجواب:أن قوله عز وجل:{لساناً عربيًّا}حال من الضمير في(مصدق)،لا من(كتاب)؛لأنه نكرة والعامل في الحال ما في(مصدِّق)من معنى الفعل.فصار المعنى:أنه مصدِّقٌ لك في هذه الحال،و الاسم ـ الذي هو صاحب الحال ـ قديم،وقد كان غيرَ موصوف بهذه الصفة حين أُنزل معناه لا لفظه على موسى وعيسى وداود عليهم السلام،وإنما كان عربيا حين أُنزل على محمد صلى الله عليه وسلم،مصدِّقا له ولما بين يديه من (الكتاب)،فقد أوضحتُ فيه معنى الحال،وبرح الإشكال. "[٢٧]

---

[٢٥] أخرجه الإمام البخاري في كتاب الوحي،صحيح البخاري:١٣/١ ـ ١٤.
[٢٦] الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:٨٠/١.
[٢٧] نتائج الفكر ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

مناقشةُ النصوص وتحليلُها:

بناءً على ما تقدم في هذه النصوص نلحظ أن النحويين ذهبوا مذاهب متعددة في نظرتهم إلى اللفظة الدالة على الحال الموطئة،تتجسد هذه المذاهب في الآتي :

أ ـ المشتق المتأخر هو الحال الموطِّئة،والجامدُ السابقُ هو الحال الحقيقية.

ب ـ الجامد السابق هو الحال الموطِّئة (من غير تأويل بالمشتق)،والاسم المشتق المتأخر هو الحال المقصودة.

ج ـ الجامد السابق هو الحال الموطِّئة (مؤولا بالمشتق أو في حكم المشتق)،والاسم المشتق المتأخر هو الحال المقصودة.

أما الحالة الأولى ففي تقديري أنها ليست داخلة في باب التوطئة،لأنه لا يمكن أن يكون المشتق المتأخر المجسَّد في كلمة (عربيا) يوطِّئ وهو في موقعه هذا لشيء متقدِّمٍ مجسَّدٍ في كلمة (لسانا) ؛لأن الموطَّأ له لا يتقدم على الموطِّئ به ،هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى إذا سلَّمنا بهذا التوجيه نكون قد قبلنا بتقديم الصفة على الموصوف،ومعروف أنه من الأبواب التي تُحفظ فيها المراتب تقديم الموصوف على الصفة[٢٨]،لأجل ذلك أرى أن يُخرجَ هذا التوجيه من باب (الحال الموطئة) ويُدخل تحت مُسمَّى (الحال الموصوفة)[٢٩]،وفي هذا الاتجاه يقول الأستاذ عباس حسن متحدِّثاً عن حقيقة الحال الموطئة في أنها يجب أن تكون :"مُمهِّدة لما بعدها؛لأنها تمهِّد الذهنَ وتهيئُهُ لما يجيءُ بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال،فإن الحال غير مقصودة،وإنما هي مجرد وسيلة وطريق إلى النعت"[٣٠].

أما الحالة الثانية والثالثة فتنضوي تحت باب الحال الموطئة؛وذلك لتقدم الموطِّئ به (الحال الموطئة الجامدة)على الموطَّأ له (الحال المشتقة)،مع الخلاف في وضع الاسم الجامد،من حيث تأويله بالمشتق وعدم تأويله بالمشتق،فمن رأى أنه لاحاجة للتأويل انطلق من فكرة تلازم الصفة مع الموصوف،فما دامت الصفةُ مشتقةً فلا يلزم الاشتقاق في الموصوف ـ وإن كان جامدا ـ ؛لأنه شبيهٌ بالصفة المشتقة الملازمة للموصوف (الجامد).

ومن اللافت للانتباه ـ وبخاصة في النصين الأول والثالث ـ أنه لم يُذكر فيهما صراحة ماهية الاسم الدال على التوطئة من حيث الإعراب،بل يُذكر أنه توطئة

---

[٢٨] ينظر: التوابع في كتاب سيبويه:١٧،واللغة العربية معناها ومبناها:١٨٦.
[٢٩] ينظر: ظاهرة النيابة في العربية:٢٣٠.
[٣٠] النحو الوافي:٣٧٣/٢.

وكفى،مع أن هذا الاسم الذي وُصف بأنه توطئة هو في حقيقة أمره حال دال على هيئة،سواءً أكان جامدا أم مشتقا،لكن لم يذكر بأنه حال موطئة صراحة.

ومن الأمور التي تلفت الانتباه ـ وبخاصة في النص المنقول عن ابن بابشاذ ـ قوله إن : "الصفة والموصوف كالشيء الواحد" في أثناء حديثه الذي يقول فيه إن "(لسانا):حال؛لأنه لمَّا نُعِت (اللسان) بـ(عربي)،والصفة والموصوف كالشيء الواحد،صارت الحال شبيهة بالمشتق."،والذي يعرف في قواعد التركيب أن الصفة تلازم الموصوف ولا تنفك عنه[٣١]،فهما في حالة تضام تام،لكن هذا لايعني أنهما كالشيء الواحد،لأنهما لو كانا كذلك لاستُغنِيَ بأحدهما عن الآخر،ولقامَ أحدُهما مقامَ الآخر،فالصفة لا يمكن أن تقوم مقام الموصوف،ولا الموصوف يقوم مقام الصفة،بدليل أن الموصوف يأتي أولا،ثم الصفة تأتي ثانيا.

أما إذا ما اتجهنا صوب نص ابن السيد البطليوسي فسنلفي توجيهات متعددة لمفهوم التوطئة ،تتلخص في ثلاثة توجيهات مهمة،هي:

أ ـ **التوطئة:** معناها أن الاسم الجامد لمَّا وُصِفَ بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يقع حالا.

ب ـ **التوطئة**:معناها أن الحال لما كانت صفة معنوية،شبيهة بالصفة اللفظية،وكان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوف تجري عليه،جيء بما يشبه الصفة المعنوية،فقام لها موصوف تجري عليه.

ج ـ **التوطئة:**معناها أن يُتأولَ في الاسم الجامد،تأويل يُخرجُه إلى حكم الاسم المشتق.

وإذا ما أنعمنا النظر في هذه التوجيهات نجدها كلها تركز على بنية الاسم الجامد،من حيث تأويله بالمشتق أو عدم تأويله،فالتوجيه الأول لا يُشترطُ فيه تأويل الاسم الجامد بالمشتق؛لأن هذا الاسم الجامد وُصف بالمشتق،وهذا الوصف المشتق قد وقع حالا،فلا ضير أن يأتيَ الذي قبله جامداً متأثِّراً به ،ويُعربَ حالا موطئة.

أما التوجيه الثاني فنظر إلى ضرورة أن تكون الحال صفة معنوية،والصفة المعنوية لا تُؤدَّى إلا بالمشتق[٣٢]،وكان حكم الصفة اللفظية المجسَّدة في الاسم الجامد شبيهة في حكمها بالصفة المعنوية، إذا ما أُوِّل الاسم الجامد بالمشتق،فإذا أُوِّل جرى مجرى الصفة المعنوية،وصلُح أن يقع حينئذ حالاً موطئة.

---

[٣١] ينظر:ظاهرة التلازم التركيبي(دراسة في منهجية التفكير النحوي):١١٣.
[٣٢] ينظر:الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل:١٣٦،

أما التوجيه الثالث فيقضي أنه لا مفرَّ من تأويل الاسم الجامد بالمشتق،حتى يكون له حكم المشتق،ولم ينظر إلى تأثير الوصف المشتق المجاور له.

والذي يذهب البحث إليه أن الجامد الموصوف (الحال الموطئة)لا يوجد داعٍ لتأويله بالمشتق؛لأنه دال بنفسه على هيئة،إذ دلت كلمة (لسان) في الآية الكريمة ،وكلمة (رجل) في المثال السابق على هيئة،ودلالتها على الهيئة يمنع من تأويلها بالمشتق،إضافة إلى أن تأويلها بالمشتق لا يظهر إلا بتكلف[٣٣] ،على هذا الأساس تظهر هذه الحال الجامدة كأنها مشتقة " في الحكم والاعتبار لا في اللفظ"[٣٤]وهذا يقضي بعدم ضرورة تأويلها بالمشتق،وسنناقش هذه القضية باستفاضة في أثناء حديثنا عن العلاقة القائمة بين الحال الموطئة وظاهرة النيابة[٣٥].

أما السهيلي فيتحدث في نصه السابق عن الفائدة المرجُوَّة من هذا الاسم الجامد،الذي يمثِّل وجودُهُ في السياق التركيبي ركناً رئيساً من أركان الدلالة التركيبية،فهو يمثل قيمة دلالية لا يمكن استبعادها أو الاستغناء عنها،ونستطيع أن نتمثل هذه الأهمية من خلال المخطط الآتي:

جاء زيد (رجلا) صالحا ⟸ (جاء +زيد+Ø+صالحا)

⟸ (جاء زيد صالحا) ⟸ هذه الجملة صحيحة تركيبيا،لكنها منقوصة

دلاليا ⟸ (جاء زيد رجلا صالحا) ⟸ هذه الجملة صحيحة تركيبيا،وتامة دلاليا.

والشيء نفسه ينطبق تماما على الآية الكريمة.

وعلى هذا الأساس نلفي أن هذا الاسم الجامد يجسِّد ملازمةَ الحال لصاحبها،ويؤكِّدُ من ناحية أخرى " أن الحال(النحوي)من أهم الإمكانات اللغوية قدرةً على إيصال المعلومة إلى المتلقي تصويراً ودلالةً؛تجنباً للخوض في سرد حديث مسهب لإبانة التفاصيل،فيكون الحالُ بذلك أداةَ إبانة،وإيجازاً وتصويراً في الوقت نفسه،...وإيجازه يكمن في اختزال سرد تفصيلي طويل في جوفِ مفردةٍ واحدةٍ في الغالب."[٣٦] وقد فطن لهذه الأهمية ابنُ السيد البطليوسي،مشيرا إلى سياق حديث النحويين في قولهم: إن الحال فضلة في سياق الكلام[٣٧]،مبيّناً المقصودَ من هذه المقولة النحوية التي

---

[٣٣] ينظر:حاشية الخضري:٤٣٢/١.
[٣٤] ظاهرة النيابة في العربية:٢٢٩
[٣٥] انظر صفحة ٢٠ ـ ٢١من هذا البحث.
[٣٦] دلالة الحال في التعبير القرآني بين التأسيس والتأكيد:٦.
[٣٧] ينظر:حاشية الصبان على شرح الأشموني:٧١٤/٢ ـ ٧١٥.

يرددها غير واحد من النحويين،قائلا: " إن النحويين لم يريدوا بقولهم:إن الحال فضلة في الكلام،إن الحال لا معنًى لها ولا فائدة تحتها،وإنما المراد بذلك شيئان :

أحدهما:إن الحال حكمها أن تأتي بعد كلام تام لو سكت عليه المتكلم لا ستقل بنفسه.

والثاني:إن الحال لا تستقل بنفسها،ولا يسند إليها،وإنما تكون أبدا تابعة لغيرها."[٣٨]

واستنادا لما تقدم ذكره وعودا إلى المصطلحات التي تناولها النحويون للتعبير عن هذه الحال وبخاصة مصطلح الأستاذ عباس حسن،الذي وسم الحال الموطئة بـ(الحال غير المقصودة)،إذ يفهم من هذا المدلول أنه يمكن أن تحذف الكلمة الدالة على هذا النوع من الحال؛لأنها غير مقصودة،وإنما المقصود هو ما بعدها من الصفة،لكننا إذا ما دققنا النظر في النص السابق للسيهلي وحديثنا عنه نتوصل إلى حقيقة مفادها أنه لا يمكن أن يحذف هذا النوع من الحال،وإن كان غير مقصود لذاته كما يرى الأستاذ عباس حسن؛لأن دلالة الحال الموطئة دلالة مركزية تتجسد في ملازمة الحال لصاحبها ، وليست دلالة هامشية،وتتأكد الدلالة المركزية للحال الموطئة أكثر في التراكيب التي لا يحتمل فيها الاسم المنصوب إلا هذا النوع من الحال (أي :دلالة الحال الموطئة)[٣٩].

ثم تطرق السهيلي ـ بعد ذلك ـ في النص نفسه إلى ضرورة الانتقال والتحول في(الحال النحوي)،من خلال قوله تعالى:{لساناً عربياً}،الذي قد يوهم بأنه ثابت غير منتقل،وقد وضَّح طبيعة التحول والانتقال في هذه الحال،وما سميت الحال حالا إلا"لاختلاف أحوال صاحبها "[٤٠]،فيجب أن تكون منتقلة " أو في حكم المنتقلة؛لأنه قد يجيء منها ما هو كالهيئة الثابتة،كقوله تعالى:{وهو الحق مصدقا}[٤١]،والحق لا يفارقه التصديق،ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدق به حقا آخر،وقد يذكره لذاته من غير أن يصدق به إلى تصديق غيره أشبه الحالة المنتقلة حين كان لها معنيان ينتقل من أحدهما إلى الآخر. "[٤٢]

---

[٣٨] الحال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل:١٤٣.

[٣٩] **يرى ابن جني عدم استحسان حذف الحال،وإن كان الأصل فيه جواز حذفه،لأنه عنده يؤدي مهمة توكيد الخبر،وما كان هذا شأنه لا يليق به الحذف؛لأنه ينقض الغرض الذي من أجله جيء به. ينظر:الخصائص:٣٧٨/٢،وظاهرة الحذف عند الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه):١٤١،ومعاني النحو:٧١٤/٢.**

[٤٠] الحال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل:١٣٧،وينظر:أوضح المسالك:٧٩/٢ ـ ٨٠.

[٤١] من سورة البقرة:٩١.

[٤٢] الحال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل:١٣٧،وينظر:أسرار العربية:١٥٠ ـ ١٥٢.

ثانيا: التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية التي ذُكر فيها هذا النوعُ من الحال:

جاءت في كتاب الله تعالى آيات متعددة تحمل دلالة هذه الحال[٤٣]،ومع حملها هذه الدلالة إلا أن النحويين لهم فيها وجهات إعرابية متعددة،فهي لم تتمحض عندهم للحال الموطئة بل جاءت حاملة دلالات إعرابية أخرى،ومن هذه الآيات ما يأتي:

قوله تعالى:{ إنَّا أنزلناهُ قرآناً عربياً}[٤٤]:

وجه النحويون لفظتي (قرآنا)و(عربيا)الواردتين في هذه السياق توجيهات إعرابية متعددة،تتمثل في الآتي:

يقول أبو البركات بن الأنباري(ت٥٧٧هـ) : " قرآنا:منصوب على الحال من الهاء في {إنا أنزلناه}،أي:أنزلناه مجموعا،وعربيا:حال أخرى.

ويجوز أن يكون (قرآنا)توطئة للحال،وعربيا:هو الحال،كقولك:مررت بعبدالله رجلا عاقلا،فرجلا:توطئة للحال،وعاقلا:هو الحال.. "[٤٥]

ويقول أبو الثناء الآلوسي(ت١٢٧٠هـ): قرآنا" هو للإنزال المفهوم من الفعل،ونصبه على أنه مفعول مطلق،و (قرآنا):هو المفعول به،والقولان ضعيفان كما لا يخفى ،ونصب (قرآنا)على أنه حال،وهو بقطع النظر عما بعده وعن تأويله بالمشتق حال موطئة للحال التي هي (عربيا)،وإن أُوِّلَ بالمشتق أي:مقروءا فحال غير موطئة،و(عربيا)إما صفته على رأي من يُجوِّز وصف الصفة،وإما حال من الضمير المستتر فيه على رأي من يقول بتحمل المصدر الضمير إذا كان مؤولا باسم المفعول ـ مثلا ـ،وقيل: (قرآنا)بدل من الضمير ،(وعربيا)صفته. "[٤٦]

فالتوجيهات الإعرابية لكلمة(قرآنا) تتلخص في الآتي:

١ ـ حال من الهاء في (إنا أنزلناه)،مؤولة بالمشتق(مجموعا)،وهي حال أولى،و(عربيا):حال ثانية.

٢ ـ (قرآنا)توطئة للحال ـ كما في توجيه أبي البركات بن الأنباري ـ ،وليست حال موطئة،وثمة فرق بين التوجيهين،فالتوجيه الأول لا يحمل دلالة إعرابية محددة كونه توطئة للحال،أما الثاني ،وهو (عربيا) فهو الحال المقصودة.

٣ ـ (قرآنا) منصوب على المفعولية المطلقة،المفهومة من فعل الإنزال.

---

[٤٣] ينظر:دراسات لأسلوب القرآن الكريم(القسم الثالث من الجزء الثالث):٣١.
[٤٤] من سورة يوسف:٢.
[٤٥] البيان في غريب إعراب القرآن:٣٢/٢.
[٤٦] روح المعاني:٥٠٢/١٢.

٤ـ (قرآنا):مفعول به لفعل الإنزال،قال أبو حيان: " والضمير في {إنا أنزلناه}،عائد على الكتاب الذي في قصة يوسف،وقيل:على القرآن،وقيل:على نبأ يوسف،قاله الزجاج وابن الأنباري،وقيل :هو ضمير الإنزال(وقرآنا):هو المعطوف به،وهذان ضعيفان "[٤٧] .

٥ ـ (قرآنا):حال موطئة[٤٨] عند أبي الثناء،وليست توطئة للحال كما في توجيه أبي البركات بن الأنباري.

٦ ـ (قرآنا) بدل من الضمير في (أنزلناه)،و(عربيا) :صفته.

قوله تعالى:{ وهذا كتابٌ مُصدِّق لساناً عربياً}:

وجه النحويون لفظتي(لسانا)،و(عربيا)التوجيهات الإعرابية الآتية:

قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في كشافه : "و{لسانا عربيا}:حال من ضمير الكتاب في(مصدق)والعامل فيه (مصدق)،ويجوز أن ينتصب عن (كتاب)لتخصصه بالصفة ويعمل فيه الإشارة،وجوز أن يكون مفعولا لـ(مصدق)،أي:يصدق ذا لسان عربي وهو الرسول ."[٤٩]

ويقول أبو البركات بن الأنباري : " وذهب بعض النحويين إلى أن (عربيا):هو الحال،و(لسانا):توطئة للحال،وتسمى هذه الحال:الحال الموطئة. "[٥٠]

وقال أبو حيان(٧٤٥هـ): " وقيل: انتصب على إسقاط الخافض،أي: بلسان عربي."[٥١]

فالتوجيهات الإعرابية لكلمة(لسانا)تتلخص في الآتي:

١ ـ حال من الضمير في (مصدِّق).

٢ ـ حال من (كتاب)لتخصصه بالصفة.

٣ـ مفعول به لـ(مصدق)،أي:"هذا الكتاب يصدق لسان محمد صلى الله عليه وسلم"[٥٢]

---

[٤٧] البحر المحيط:٦/٢٣٥.
[٤٨] ينظر:المصدر نفسه.
[٤٩] الكشاف:٣/٥٢٠،وينظر:التبيان في إعراب القرآن:٢/٢٣٤.
[٥٠] البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٣٦٩.
[٥١] البحر المحيط:٩/٤٣٨.
[٥٢] التبيان في إعراب القرآن:٢/٢٣٤.

٤ ـ حال موطئة،وقد صرح بهذا المصطلح أبو البركات بن الأنباري في هذا الموضع ،مع أنه في الآية السابقة اكتفى بقوله :توطئة للحال من غير أن يصرح بـ(الحال الموطئة).

٥ ـ منصوب بنزع الخافض.

قوله تعالى:{فتمثل لها بشرا سويا}[٥٣]:

وجه النحويون لفظتي(بشرا)و(سويا) التوجيهات الإعرابية الآتية:

قال أبو حيان : "{بشرا سويا} على الحال لقوله :وأحيانا يتمثل لي الملَكُ رجلا."[٥٤]

وذكر ابن هشام(٧٦١هـ) في مغني اللبيب هذه الآية المباركة في أثناء ذكره لتقسيم الحال قائلا: " انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين:مقصودة وهي الغالب،وموطئة:وهي الجامدة الموصوفة نحو:{فتمثل لها بشرا سويا}فإنما ذكر (بشرا)توطئة لذكر (سويا)،،وتقول:جاءني زيد رجلا محسنا."[٥٥]

وقال أبو الثناء الآلوسي: " ونصب (بشرا)على الحالية المقدرة،أو التمييز،وقيل:على المفعولية بتضمين (تمثَّل) معنى :اتَّخذ."[٥٦]

وقد ذكر الأستاذ محيي الدين الدرويش في كتابه(إعراب القرآن الكريم وبيانه)اعتراضَ بعضهم على إعراب ابن هشام المذكور آنفا،قائلا: " واعترض بعضهم على هذا الإعراب فقال:إن دعوى الحال تقتضي أن المعنى متمثل لها في حال كونها بشرا،ولا يخفى أنه وقت التمثيل ملَك لا بشر،فالأقرب أنه منصوب بنزع الخافض ،أي:فتمثل لها ببشر،أي:تشبه به،وتصور بصورته. "[٥٧]

وخلاصة التوجيهات الإعرابية لكلمة (بشرا)تتمثل في الآتي:

١ ـ حال من الضمير المستتر في الفعل(تمثل)،و(سويا):صفة له.

٢ ـ حال موطئة (غير مقصودة)،(وسوياً):هو الحال المقصودة.

---

[٥٣] من سورة مريم:١٧.
[٥٤] البحر المحيط:٢٤٨/٧.
[٥٥] مغني اللبيب:٩٠/٢.
[٥٦] روح المعاني:٥٢٥/١٦.
[٥٧] إعراب القرآن الكريم وبيانه:٥٨٥/٤.

٣ ـ حال مقدرة،التي عرفها النحويون على أنها " الحال التي تتحقق بعد حدوث الفعل."[٥٨]،لأن وقت التمثيل كان بالملكية لا بالبشرية،فالبشرية لم تأت متزامنة مع الملكية وإنما جاءت بعدها[٥٩].

٤ ـ بشرا : تمييز للفعل (تمثل).

٥ ـ بشرا: مفعول به،على تضمين الفعل(تمثَّل) معنى الفعل(اتَّخذ)[٦٠].

٦ ـ بشرا :منصوب بنزع الخافض[٦١].

<u>وتأسيسا على ماتقدم في هذا التعدد الحاصل في التوجيهات الإعرابية،نستطيع أن نلحظ ما يأتي:</u>

<u>أولا:</u>

<u>رأي البحث في توجيه أبي البركات بن الأنباري لمفهوم(التوطئة للحال):</u>

(التوطئة للحال) و(الحال الموطئة) مفهومان استُخدِما في بعض الأوجه الإعرابية السابقة،مع أن المفهوم الأول لا يحمل في طياته توجيها إعرابيا محددا،فالتوطئة ليست توجيها إعرابيا للفظة معينة وإنما هي آلية تركيبية قد تكون للحال وقد تكون لغيره،أما الحال الموطئة فيعد توجيها إعرابيا محددا.

والذي يظهر من استخدام بعض النحويين لهذين المفهومين،وبخاصة أبي البركات ابن الأنباري في قوله : " وذهب بعض النحويين إلى أن (عربيا):هو الحال،**<u>و(لسانا):توطئة للحال،وتسمى هذه الحال:الحال الموطئة</u>**"،وفي قوله أيضا: "ويجوز أن يكون **<u>(قرآنا)توطئة للحال،وعربيا:هو الحال</u>**،كقولك:مررت بعبدالله رجلا عاقلا،**<u>فرجلا:توطئة للحال،وعاقلا:هو الحال</u>**.. "

أنهما جيئا بهما في معرض التمايز بين الاسمين المتتاليين المنصوبين،في أن المنصوب الأول ما هو إلا موطِّئ للحال الحقيقية التي اكتملت فيها شروط الحالية،أما هو ـ أي الاسم الأول ـ وإن أتى منصوبا ،إلا أن شروط الحالية فيه غير مكتمَلة؛لأنه جامد، تشم منه رائحة التوكيد أكثر من كونه دالا على الحال ،وإن دل

---

[٥٨] معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية:١١٤.

[٥٩] ينظر: فتح القدير:٣٨٦/٣ ـ ٣٨٧،وإعراب القرآن الكريم وبيانه:٥٨٥/٤.

[٦٠] **هناك آيات قرآنية أدرجها الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ضمن الآيات التي تنضوي تحت الحال الموطئة وهي: قوله تعالى:{إن هذه أمتكم <u>أمة واحدة</u>}،وقوله تعالى:{وإن هذه أمتكم <u>أمة واحدة</u>}،وقوله تعالى:{وقالوا لولا نزل عليه القرآن <u>جملة واحدة</u>}.لكني وجدت بعد البحث في كتب الإعراب أنه لم يصرح أحد منهم أن هذه الأحوال هي أحوال موطئة،بل وجدت غير واحد منهم يعبر بان هذه الأحوال هي أحوال لازمة ،ينظر:إعراب القرآن:٥٦/٣،التبيان في إعراب القرآن:١٣٦/٢،وإعراب القرآن الكريم وبيانه:٣٥١/٥.**

[٦١] ينظر:حاشية الصبان على شرح الأشموني:٧١٨/٢،وحاشية الخضري:٤٣٢/١.

هذا الاسم الجامد على الحال فدلالته عليه إنما جاءت لمجاورته الحال الحقيقية ـ المشتقة ـ .أما قولهم إنه توطئة فلا يعني أنه ليس له موقع إعرابي،فموقعه الإعرابي موجود ،وما علامة النصب فيه إلا دليل على هذه الموقعية.هذا ما يفهم ـ في تقديري ـ من نصي أبي البركات بن الأنباري .

ثانيا: دلالة الحال الموطئة في الآيات السابقة ليست دلالة قطعية،وإنما جاءت ضمن دلالات إعرابية متعددة،وعدم قطعية الدلالة الإعرابية متأتٍّ من أن الحال الموطئة تكتنفها تحليلات نحوية يحتملها السياق التركيبي،ويتسع المعنى لهذه الدلالات حتى تصير دلالة الحال الموطئة ذائبة في خضمِّ هذا التعدد الدلالي الذي يحتمله ويتحمله النص القرآني.

ثالثا:يظهر من التركيبات القرآنية المذكورة آنفا أن معطيات السياق التركيبي بكل عناصره ومكوّناته من عناصر لغوية تتجسد في السياق اللغوي ـ السياق المقالي ـ أو عناصر غير لغوية تتجسد في السياق المقامي تمثل أحد الأسباب الرئيسة في تعدد التحليل النحوي لهذه التركيبات القرآنية.

رابعا: وتأسيسا على ماتقدم نستطيع أن نجمل العوامل التي ساعدت على التعدد في التحليل النحوي في الآيات السابقة في ثلاثة عوامل رئيسة هي :

أ ـ **الحركة الإعرابية**:

وهي هنا حركة النصب التي يشترك فيها عدد من الأبواب النحوية التي تُعرف عند النحويين بالمنصوبات في النحو العربي،وهي كثيرة وربما يكون بعضها قريبا في دلالته ووظيفته من الآخر؛لذا تشعبت فيها الدلالات، وكثرت لأجل ذلك التحليلات والتوجيهات[٦٢].

ب ـ **القرائن السياقية:**

التي يتضمنها النص القرآني:سواء أكانت مقالية أم مقامية.، هي الأخرى كانت لها أبلغ الأثر في هذا التعدد.

ج ـ **التوسع في المعنى :**

من الدوافع الرئيسة التي أدت إلى تعدد الوجهات الإعرابية في هذه التركيبات القرآنية ما يعرف بظاهرة التوسع في المعنى،التي يقول عنها ابن جني في (باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه،أيجازان جميعا فيه،أم يقتصر

[٦٢] ينظر:ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي(الخبر ـ الحال ـ النعت):١٠٦.

على الأقوى منهما دون صاحبه): " اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبا،ولا يمتنع من ذلك أن يكون الآخر مرادا وقولا"[٦٣]

ونحن هنا لسنا بصدد الحديث عن هذه الظاهرة ،فقد تناولها غير واحد من الباحثين بالدرس والتحليل[٦٤]،وإنما هدفنا من ذكرها في هذا السياق هو إيجاد علاقة تركيبية بين ظاهرة التوسع في المعنى وقضية التوليد والتحويل؛لأجل تحديد مكانة الحال الموطئة تركيبيا ودلاليا بين هذه التوجيهات الإعرابية المتعددة في هذه التركيبات القرآنية،إذ إن الحديث عن هذه الظاهرة وعلاقتها بالتوليد والتحويل يؤدي بنا إلى معرفة طبيعة تكوين التعدد الإعرابي في هذه التركيبات؛لأن معرفة عناصر التحويل في البنى العميقة وما تولد عنها من سياقات جديدة متمثلة في البنى السطحية في هذه السياقات تحديدا سيؤدي بنا إلى أن ظاهرة التوسع في المعنى تتضمن وجهات إعرابية متعددة،كل وجهة إعرابية معينة نتجت بفعل تحويلات داخلية برزت نتائجها بعد ذلك على السطح،بمعنى آخر أن السياق التركيبي الذي يدخل تحت إطار التوسع في المعنى ينضوي تحته بُنًى عميقة وبُنًى سطحية في آن معا،فلو أخذنا ـ مثلا ـ قوله تعالى:{ إنا أنزلناه **قرآنا عربيا**}،لطالعتنا توجيهات إعرابية متعددة،كل توجيه إعرابي هو بمثابة بنية سطحية محددة لبينة عميقة محددة،ويكون ذلك على النحو الآتي:

البنية العميقة:إنا أنزلناه(مجموعا) ←حال موطئة(عند من يرى الاشتقاق في الاسم الجامد)

البنية العميقة:إنا أنزلناه (إنزالا)← مفعول مطلق

البنية العميقة:إنا أنزلنا(قرآنا)← بدل من الهاء في (أنزلناه)

أما البنى السطحية فتتعدد وفقا للبنى العميقة المذكورة آنفا على النحو الآتي:

البنية العميقة←إنا أنزلناه مجموعا←البنية السطحية← {إنا أنزلناه قرآنا}

البنية العميقة← إنا أنزلناه إنزالا←البنية السطحية ←{إنا أنزلناه قرآنا}

---

[٦٣] الخصائص:٤٨٨/٢.

[٦٤] ينظر:الجملة العربية والمعنى:١٦٣ ـ ٢٠٢،وظاهرة توسع المعنى في اللغة العربية(نماذج من القرآن الكريم): ٥ ـ ١٠،وأثر تعدد الإعراب في توسع المعنى عند الزمخشري:١٨٩ ـ ١٩١،والمعنى وتعدد التوجيه النحوي: ١٠٥ ،وتأويل اللفظة باللفظة ذواتي الجذر الواحد في القرآن الكريم:دراسة نحوية/دلالية:٦٧ ـ ١٦٢.

البنيـة العميقـة ←إنـا أنزلنـا قرآنـا← البنيـة السـطحية ←{إنـا أنزلنـاه قرآنا}

ويمكن أن يُترجم ذلك تخطيطا على النحو الآتي:

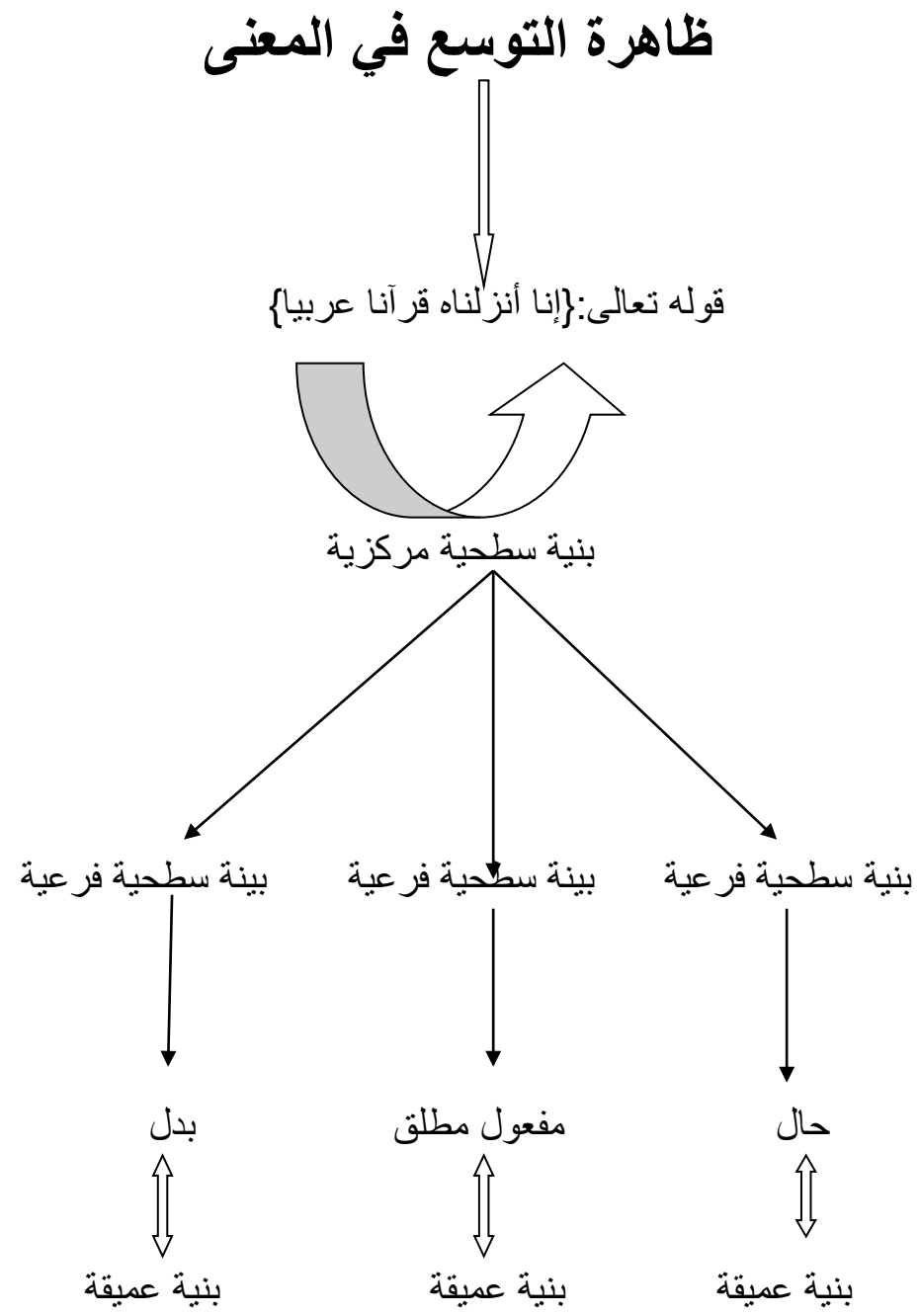

وتأسيسا على هذه المخطط نجد أن ظاهرة التوسع في المعنى تحتوي على بنية سطحية مركزية ،هذه البنية المركزية تتفرع إلى بُنًى سطحية فرعية،هذه البنى

السطحية يمكن أن تعد بُنًى عميقة تجوزا لبنى عميقة أصيلة تتجسد في التوجيهات الإعرابية المتعددة التي يمكن أن تُفهم عند تفكيك البنية السطحية المركزية.

وخلاصة القول في هذا الاتجاه: إن الحال الموطئة في ظل ظاهرة التوسع في المعنى يعدُّ توجيها إعرابيا يشغل حيزا معينا في خضم التوجيهات الإعرابية المتعددة،وهو يمثل بنية سطحية فرعية،تكوَّنت بفعل عناصر تحويلية محددة،التي يرجع مآلها بعد ذلك إلى البنية السطحية المركزية.

رابعا:بين الحال الموطِّئة والخبر الموطِّئ:

على الرغم من أن (الخبر الموطِّئ) يُعدُّ ركيزة مهمة من ركائز ظاهرة التوطئة في النحو العربي،لكننا لم نجد الدكتور حسين عباس الرفايعة متطرِّقاً لهذا النوع من التوطئة في بحثه(ظاهرة التوطئة في النحو العربي).

إن ثمة تقارباً وتشابهاً بين الحال الموطئ والخبر الموطئ في آلية التوطئة ذاتها،ويظهر ذلك جليا من خلال نص ابن الشجري،عندما كان يتحدث عن قول الشاعر[٦٥]:

كفى بجسمي نحولا أنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني

إذ يقول: " وأما (رجل)من قوله :" أنني رجل " فخبر موطئ،وإنما الخبر في الحقيقة هو الجملة التي وُصف بها رجل،والخبر الموطئ هو الذي لا يفيد بانفراده مما بعده،كالحال الموطئة،في نحو :{إنا أنزلناه قرآنا عربيا}،ألا ترى أنك لو اقتصرت على رجل هنا لم تحصل به فائدة،وإنما الفائدة مقرونة بصفته،فالخبر الموطئ كالزيادة في الكلام،فلذلك عاد الضميران اللذان هما الياءان في(مخاطبتي)و(لم ترني)إلى الياء في (أنني)ولم يعودا على (رجل)؛لأن الجملة في الحقيقة خبر عن الياء في(أنني)وإن كان بحكم اللفظ صفة لرجل،فلو قلت:إن (رجل)لما كان هو الياء التي في(أنني)من حيث وقع خبرا عنها عاد الضميران إليه على المعنى كان قولا."[٦٦]

ثم استطرد حديثه عن الخبر الموطئ في قوله تعالى:{بل أنتم قوم تجهلون}[٦٧]،قائلا: "فتجهلون:فعل خطاب وُصف به اسم غيبة كما ترى،ولم يأت بالياء وفاقا

---

[٦٥] ينظر:ديوان المتنبي:١٨٦/٤.
[٦٦] أمالي ابن الشجري:٢٢٣/٣.
[٦٧] من سورة النمل:٥٥.

لـ(قوم)،ولكنه جاء وفق المبتدأ الذي هو (أنتم)في الخطاب،ولو قيل:بل أنتم قوم،لم يحصل بهذا الخبر فائدة ."[٦٨]

وقال الخضري في حاشيته متحدثا عن الخبر الموطئ في أثناء حديثه عن صور الحال الجامدة التي لا يظهر تأويلها إلا بتكلف: " والفرق بين هذه وبين: مدا بكذا،ويدا بيد،مع أن الكل موصوف،أن المقصود هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها؛ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ في:{بل أنتم قوم تجهلون}،والحال في:مدا إلخ مجموعهما كما مر. "[٦٩]

<u>نستنتج من نصي ابن الشجري والخضري ما يأتي:</u>

أ ـ الحال الموطئة شبيهة بالخبر الموطئ في آلية التوطئة،من حيث إن الخبر الموطئ يهيئ ويمهد للخبر الحقيقي.

ب ـ الخبر الحقيقي (المقصود لذاته)،كالحال الحقيقي(المقصود لذاته)في أن كليهما هما المقصودان،فالخبر الحقيقي في الآية المذكورة سلفا هو الجملة الفعلية(تجهلون)،والخبر الموطئ هو اللفظة(قوم)، فلا تقول:(بل أنتم قوم) وتسكت،إذ إن الفائدة المرجوَّة لم تتحصل من دلالة اللفظة(قوم)،لذا كان من المحتم إكمال التركيب بالخبر الحقيقي المجسَّد في الجملة الفعلية(تجهلون)،والأمر نفسُه جارٍ في (قوم)،إذ لا يمكن أن يُستغنى عنها في سياق التركيب؛لأن وجودها فيه يؤكد ملازمة القوم لصفة الجهل،فلو أُستُبعدت لذهبت دلالة الملازمة،وباتت صفة الجهل حينئذ غير ملازمة لهؤلاء القوم،لذا أدرك ابنُ الشجري فائدة الخبر الموطئ وفائدة الحال الموطئة عندما عبر بقوله (كالزيادة في الكلام)ولم يعبر بـ(الزائد في الكلام)،فهو شبيه بالزائد،وليس بزائد؛لأنه يؤدي دلالة مهمة في سياق الكلام،فلو حذف لذهبت هذه الدلالة.

وهذا الأمرُ نفسُه قد حصل في الحال الموطئة ،إذ إن وجودَها في سياق التركيب يؤكد ملازمة الحال (الحقيقي) لصاحب الحال،واستمراريته فيه ـ كما تقدم ـ

ج ـ ذكر الخضري في نصه السابق الفرق بين(بعته يدا بيد)[٧٠]،وقوله تعالى:{إنا أنزلناه قرآنا عربيا}،في أن الحال المؤول في الأول مأخوذ من مجموع لفظتي(يدا بيد)،أي:مناجزة[٧١]،في حين أن الحال في الثاني ليس مأخوذا من مجموع لفظتي

---

[٦٨] أمالي ابن الشجري:٢٢٣/٣ ـ ٢٢٤.

[٦٩] حاشية الخضري:٤٣٢/١.

[٧٠] **وماكان على شاكلة ذلك من مثل: (بعه مدا بدرهم) أي:بعه مسعرا كل مد بدرهم ،و(كر زيد أسدا)،أي:مشبها الأسد.ينظر:شرح ابن عقيل:**١٥٤/٢.

[٧١] ينظر:شرح المفصل:٦٢/٢،وهمع الهوامع:٢٣٦/١.

{قرآنا عربيا}،وإنما يظهر الحال الحقيقي في الصفة وحدها(عربيا)،لأجل ذلك مُهِّدت هذه الصفة وهُيِّئَ لها بموصوف،لأن المقصود من هذه التهيئة الصفة وحدها،وهذا التحليل يؤكد مرة أخرى عدم الاستغناء عن الحال الموطئة في سياق التركيب؛لأنها لا تقوم بالتهيئة والتوطئة حسبُ بل تقوم أيضا بمهمة التقوية الدلالية والتعزيز الدلالي للحال الحقيقي،و الشيء نفسه ينطبق تماما على الخبر الموطئ[٧٢].

خامسا:الحال الموطئة وظاهرة النيابة[٧٣]:

ترتبط الحال الموطئة بظاهرة النيابة من خلال عملية الاشتقاق في الاسم الجامد،الذي يسبق الاسم المشتق،وعملية الاشتقاق هذه مُختلَفٌ فيها بين جمهور النحويين،فمنهم من تكلَّف الاشتقاق في هذا الاسم؛لأن الحال عندهم صفة معنوية،وحقيقة الصفة أن تكون مشتقة[٧٤] ،ففي قوله تعالى:{إنا أنزلناه قرآنا عربيا}أَوَّلَ بعضُ النحويين كلمة (قرآنا) بكلمة (مجموعا)أو (مجتمعا)،أو على جعل (قرآنا)مصدرا بمعنى(مقروءا)[٧٥]،فجاءت لفظة (قرآنا) نائبة عن(مجموعا) أو(مجتمعا) أو (مقروءا)،ويبدو لي أن في هذا التأويل تكلفا واضحا ،ونظرة واحدة لشواهد الحال الموطئة القرآنية وغير القرآنية نجد أن التأويل في هذه الشواهد فيه من التكلف ما لايخفى؛وذلك لأن " اللفظ الجامد المنصوب على الحالية قد دل بنفسه على الهيئة من غير تأويل،وقد سوغ له ذلك كونه منعوتا بوصف مشتق،فكأن الحال مشتقة في الحكم والاعتبار لا في اللفظ،فلا موجب لتأويلها بالمشتق. "[٧٦]،وفي هذا الإطار يقول ابن هشام في غير واحد من أمثلة هذا الباب:" نحو:(هذا مالُك ذهبا)،و(هذه جُبَّتُك خَزاً)،بخلاف نحو(بعته يدا بيد)فإنه بمعنى متقابضين،وهو وصف منتقل،وإنما لم يؤول في الأول؛لأنها مستعملة في معناها الوضعي،بخلافها في الثانية.وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق،وليس كذلك."[٧٧]

ومنهم من لم يتكلف الاشتقاق؛لأن الحال عندهم لا يشترط فيه ذلك،يقول السهيلي : "الاشتقاق لا يلزم في الحال،إنما يلزم فيها أن تكون صفة متحولة؛لأن الحال مشتقة

---

[٧٢] ينظر:معاني النحو:٧١٤/٢.

[٧٣] ينظر:ظاهرة النيابة في العربية:٢١٤ ـ ٢١٦،و٢٢٨ ـ ٢٢٩.

[٧٤] ينظر:الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل:١٣٦،وشرح اللمع:١٣٢/١ ـ١٣٣،واللباب في علل البناء الإعراب:٢٢٧/٢،والتوطئة:٢٠٠،وشرح عمدة الحافظ:٤٤٢ ـ٤٤٣ ،وشرح المكودي على ألفية ابن مالك:٩٦،وظاهرة النيابة في العربية:٢١٤.

[٧٥] ينظر:إعراب القرآن:٣٠٩/٢،ومشكل إعراب القرآن:٣٧٧/١،

[٧٦] ظاهرة النيابة في العربية:٢٢٩.

[٧٧] مغني اللبيب:٤٦٤/٢.

من التحول،فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل،فلا تبالِ أكانت مشتقة أم غير مشتقة. "[٧٨]

ومما يؤيد ما ذهب إليه السهيلي استقباح سيبويه مجيء النعت جامدا،وعدم استقباحه ذلك في مجيء الحال جامدة،إذ يقول: "ومن قال:مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها،قال:هذا راقودٌ خَلٌّ،وهذه صُفَّةٌ خَزٌّ،وهذا قبيح،أُجرِي على غير وجهه،ولكنه حَسُنَ أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالا،فالحال قولك:هذه جُبَّتُك خَزّاً."[٧٩]

وخلاصة القول في هذا الاتجاه:إ ن الحال الموطئة لا علاقة لها بظاهرة النيابة،لأنه لا تأويل للمواضع التي وقعت فيها الحال الموطئة في السياقات التركيبية المختلفة،فهي تدل بنفسها على هيئة صاحبها من غير تأويل.

نهاية المطاف:

بعد هذا التطواف في رحاب (الحال الموطئة)،ومايتصل بها،نخلص إلى نتائج عامة للبحث ،أما النتائج التفصيلية فهي معروضة في أثنائه،مما لا تفوت ملاحظته على القارئ الكريم،وهذه الاستخلاصات تتبلور في الآتي:

١ ـ التوطئة في العربية ظاهرة نحوية تركيبية صرف،تجري على مستوى التركيبات اللغوية،على وفق ضوابط تركيبية محددة،تتشكل استنادا لعنصرين أساسيين هما: الموطِّئ به والموطَّأ له.

٢ ـ يظهر من مجريات البحث أن مفهوم (الحال الموطئة)،هو المفهوم الدقيق الذي يرتضيه البحث للدلالة على هذا النوع من الحال،لأن هذا الحال يهيئ ويوطئ للحال المقصودة.

٣ ـ تمثل الحال الموطئة في ظاهرة التوسع في المعنى بنية سطحية فرعية،ترتد على البينة السطحية المركزية.

٤ ـ لا يعد السياق التركيبي الذي يحمل دلالة الحال الموطئة منتميا لظاهرة النيابة؛لأنه في حقيقة الأمر لا نيابة في هذا السياق،لعدم تأويل الاسم الجامد بالمشتق؛لأن هذا الجامد يدل في أصله على هيئة تغني عن التأويل بالمشتق.

٥ ـ لا تعد الحال الموطئة في السياق التركيبي مهيئة وموطئة للحال الحقيقي (المقصود لذاته) في سياق التركيب حسبُ،بل إنها تقوم بوظيفة التقوية الدلالية

---

[٧٨] نتائج الفكر:٤٠٢،وينظر:بدائع الفوائد:١٢٦/٢ ـ ١٢٧،والفوائد الضيائية:٣٨٩/١ ـ ٣٩٠ .
[٧٩] كتاب سيبويه:٢٧٤/١،وينظر:ظاهرة النيابة في العربية:٢١٤ ـ ٢١٥.

والتعزيز الدلالي لهذا الحال في هذا السياق التركيبي،إذ لا يمكن أن يُستغنى عنها في سياق التركيب.

٦ ـ يمكننا أن نعد الانتقال من الاسم الجامد إلى الاسم المشتق طريقة من طرائق الالتفات،وأسلوبا من أساليبها،لأن في هذا الانتقال تهيئة وتوطئة لذهن المتلقي بأن أمرا مهما سيُلقى عليه في سياق النص.

ثبت المصادر والمراجع

أولا:القرآن الكريم.

ثانيا:الكتب المطبوعة والرسائل العلمية والأبحاث المنشورة:

- أثر تعدد الإعراب في توسع المعنى عند الزمخشري،الأستاذ المساعد الدكتور أسعد عبدالعليم السعدي

www.iasj.net/ Iasj

- أسرار العربية،كمال الدين أبو البركات الأنباري،تحقيق وتعليق:بركات يوسف هبُّود،بيروت:ط١ ،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ،شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع.

- الأصول في النحو،أبوبكر بن السراج،تحقيق:الدكتور عبدالحسين الفتلي،بيروت:مؤسسة الرسالة، ط٤ ، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

- إعراب القرآن،أبو جعفر النحاس،وضع حواشيه وعلق عليه:عبدالمنعم خليل إبراهيم،بيروت:دار الكتب العلمية، ط١ ،١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- إعراب القرآن الكريم وبيانه،محيي الدين الدرويش،دمشق ،بيروت:دار اليمامة - دار ابن كثير،حمص - سوريا:دار الإرشاد للشؤون الجامعية،ط٩ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،ابن السيد البطليوسي،تحقيق:مصطفى السقا،د/حامد عبدالحميد،بغداد:دار الشؤون الثقافية العامة،ط٢ ،١٩٩٠م.

- أمالي ابن الشجري،هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي،تحقيق ودراسة:الدكتور محمود محمد الطناحي،القاهرة:ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- أوضح المسالك،ابن هشام الأنصاري،تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد،بيروت:دار إحياء التراث العربي،ط٨ ،١٩٨٦م.

- البحر المحيط في التفسير،أبو حيان الأندلسي،بيروت:دار الفكر،بعناية:السيخ عرفات العشا حسونة،مراجعة:صدقي محمد جميل،د.ط، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

- بدائع الفوائد،ابن قيم الجوزية،الرياض:مكتبة الرياض الحديثة،د.ت.

ـ البيان في إعراب غريب القرآن،أبو البركات الأنباري،تحقيق:الدكتور طه عبدالحميد،مراجعة:مصطفى السقا،القاهرة:دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،١٩٦٩م.

ـ تأويل اللفظة باللفظة ذواتي الجذر الواحد في القرآن الكريم:دراسة نحوية/دلالية،الدكتور عبدالله محمد زين بن شهاب،عدن:مركز الإبداع الثقافي للدراسات وخدمة التراث،ط١ ،١٤٣٠هـ ـ٢٠٠٩م.

ـ التبيان في إعراب القرآن،أبو البقاء العكبري،بيروت:دار الكتب العلمية،ط١ ،١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ التوابع في كتاب سيبويه،الدكتور عدنان محمد سلمان،بغداد:جامعة بغداد ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، د.ط ، ١٩٩١م.

ـ التوطئة،أبو علي الشلوبيني،تحقيق:يوسف أحمد المطوع،القاهرة:دار التراث العربي للطبع والنشر،١٩٧٣م.

ـ ثمار الصناعة،الحسن بن موسى(الجليس النحوي)،تحقيق:الدكتور حنا حداد،وزارة الثقافة الأردنية،ط١،د.ت.

ـ الجملة العربية والمعنى،الدكتور فاضل صالح السامرائي،بيروت:دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،ط١ ،١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني،الحسن بن قاسم المرادي،تحقيق:الدكتور طه محسن،جامعة الموصل:مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،١٩٧٦م.

ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل،الشيخ محمد الخضري الدمياطي،ضبط وتشكيل وتصحيح:يوسف الشيخ محمد البقاعي،بيروت:دار الفكر،ط١ ،١٤٢٤ه ـ ـ ٢٠٠٣م.

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني،محمد بن علي الصبان،بيروت:دار الفكر،ط١ ،١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ الحال المنفية في القرآن الكريم،الدكتور جهاد يوسف العرجا، **www.sit.iugaza.edu.ps/jarja/files/2010/02/hal.pdf**

ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل،ابن السيد البطليوسي،تحقيق:سعيد عبدالكريم سعودي،بغداد:دار الرشيد للنشر،١٩٨٠م.

- الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق:الشيخ محمد بن علي النجار،بغداد:دار الشؤون الثقافية العامة،ط٤ ،١٩٩٠م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم:القسم الثالث،الجزء الثالث،الشيخ محمد عبالخالق عضيمة،القاهرة:مطبعة حسان١٩٨٠م.

- دلالة الحال في التعبير القرآني بين التأسيس والتأكيد،الأستاذ المساعد الدكتورة سيروان عبدالزهرة هاشم،
www.fqh.uokufa.edu.iq/staff/serwan.aljanabi/template/b/g.

ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،أبو الثناء الآلوسي،تحقيق:محمد أحمد الأمد و عمر عبدالسلام السلامي،بيروت:دار إحياء التراث العربي،ومؤسسة التاريخ العربي،ط١ ،١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

- شرح التصريح والتوضيح،الشيخ خالد الأزهري،بيروت:دار الفكر،د.ت،د.ط.

- شرح كافية ابن الحاجب،رضي الدين الإستراباذي،بيروت:دار الكتب العلمية،ط٣ ،١٩٨٢م.

ـ شرح ديوان المتنبي،أبو البقاء العكبري،تصحيح:مصطفى السقا،وإبراهيم الإبياري،وعبدالحفيظ شلبي،القاهرة:مطبعة مصطفى البابي الحلبي،١٣٧٦هـ.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ،جمال الدين بن مالك،تحقيق:عدنان عبدالرحمن الدوري،بغداد:وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،١٩٧٧م.

ـ شرح اللمع،ابن برهان العكبري،تحقيق:الدكتور فائز فارس،الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ط١ ،١٩٨٤م.

- شرح المفصل،موفق الدين يعيش بن يعيش،بيروت:عالم الكتب،د.ت.

ـ شرح المقدمة المحسبة،ابن بابشاذ،تحقيق:خالد عبدالكريم،الكويت :المطبعة العصرية،ج١ ، ط١ ، ١٩٧٦م ، ج٢ ، ط١ ١٩٧٧م.

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك،أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي،وبهامشه(حاشية الملوي)،القاهرة:المطبعة البهية،١٣٠١هـ.

ـ صحيح البخاري،للإمام محمد بن إسماعيل البخاري،تحقيق:محب الدين الخطيب،ترقيم:الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي،مراجعة:قصي محب الدين الخطيب،القاهرة:المطبعة السلفية،ط١ ، ١٤٠٠هـ .

ـ ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي(الخبر ـ الحال ـ النعت)(رسالة ماجستير)،مها عبدالرحمن السبيعي،إشراف:الأستاذ الدكتور:محيي الدين محسب،الرياض:جامعة الملك سعود ـ قسم اللغة العربية وآدابها،١٤٢٨ هـ ـ ١٤٢٩هـ .

ـ ظاهرة التلازم التركيبي(دراسة في منهجية التفكير النحوي)،الدكتور جودة مبروك محمد

www.majma.org.jo/majma/index.php/2009 -02/0-09.../442-8/-

ـ ظاهرة توسع المعنى في اللغة العربية:نماذج من القرآن الكريم،الدكتوربلقاسم بلعراج **www.uqu.edu.sa/aasharaf/ar/93194302**

ـ ظاهرة التوطئة في النحو العربي،الدكتور حسين عباس الرفايعة،بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها،المجلد(٣)،العدد(١)،ذو الحجة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م.

ـ ظاهرة الحذف عند الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه(رسالة ماجستير)،سمير بن علي بن عبدالله آل ربح،إشراف الدكتور محمد لطفي الزليطي،الرياض:جامعة الملك سعود،الفصل الدراسي الثاني ١٤٢٥هـ.

ـ ظاهرة النيابة في العربية،الأستاذ الدكتور عبدالله صالح بابعير،المكلا ـ حضرموت:دار حضرموت للدراسات والنشر ـ مؤسسة العون للتنمية،ط١ ،٢٠١٠م.

ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير،محمد بن علي الشوكاني،دمشق ـ بيروت :دار ابن كثير،ط٢ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ الفوائد الضيائية(شرح كافية ابن الحاجب)نور الدين عبدالرحمن الجامي،تحقيق:الدكتور أسامة طه الرفاعي،بغداد:وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،١٩٨٣م.

ـ الفوائد والقواعد،عمر بن ثابت الثمانيني،تحقيق:عبدالوهاب محمود الكحلة،مؤسسة الرسالة:ط١ ،٢٠٠٢م.

ـ كتاب سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق وشرح:الشيخ محمد عبدالسلام هارون،القاهرة:مكتبة الخانجي،١٤٢١هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري،بيروت:دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،د . ط ، د.ت.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء العكبري،تحقيق:غازي مختار طليمات،بيروت:دار الفكر المعاصر،دمشق:دار الفكر،مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي،١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ اللغة العربية معناها ومبناها،الدكتور تمام حسان،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٢ ، ١٩٧٩م.

ـ مشكل إعراب القرآن،مكي بن أبي طالب القيسي،تحقيق:الدكتور حاتم صالح الضامن،بغداد:وزارة الإعلام،١٩٧٥م.

ـ معاني الحروف،علي بن عيسى الرماني،تحقيق:عبدالفتاح إسماعيل شلبي،القاهرة:دار نهضة مصر للطبع والنشر.

ـ معاني النحو٢،الدكتور فاضل صالح السامرائي،جامعة بغداد:بيت الحكمة ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،١٩٨٦م ـ ١٩٨٧م.

ـ معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية،الدكتور محمد إبراهيم عبادة،القاهرة:مكتبة الآداب،ط٣ ،١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري،تحقيق:محمد محيي الدين عبدالحميد،القاهرة:مطبعة المدني،د.ت.

ـ مقاييس اللغة،أبو الحسين أحمد بن فارس،اعتنى به:الدكتور محمد عوض مرعب،والآنسة فاطمة محمد أصلان،بيروت:دار إحياء التراث العربي،ط١ ،١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ المقتضب،أبو العباس المبرد،تحقيق:محمد عبدالخالق عضيمة،بيروت:عالم الكتب،د.ت.

ـ المعنى وتعدد التوجيه النحوي(دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني)(رسالة ماجستير)،منصور بن صلاح بن رويجح الرحيلي،مكة المكرمة:جامعة أم القرى،كلية اللغة العربية،إشرا الاستاذ الدكتور أحمد بن عطية المحمودي،١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

ـ نتائج الفكر في النحو،أبو القاسم السهيلي،حققه وعلق عليه:عادل أحمد عبدالموجود،وعلي محمد معوض،بيروت:دار الكتب العلمية،ط١ ،١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

ـ النحو الوافي ج٢،الأستاذ عباس حسن،القاهرة:دار المعارف،ط٢ ،١٩٦٣م.

ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه،يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري،دراسة وتحقيق:الأستاذ رشيد بلحبيب،المملكة المغربية:وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية،جلال الدين السيوطي،عني بتصحيحه:محمد بدر الدين النعساني،نسخة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ،نشر:مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.